2010/11/13

مفارقة التحويلات:
خفض الفقر والإنتاج و.. العدالة

عبد الحليم فضل الله

نحتسب سنوياً وبحرص، مقدار الأموال الوافدة، وخصوصاً منها ما يحوله اللبنانيون المقيمون في الخارج، وهذا ما تفعله مثلنا العديد من الدول النامية المصنفة في فئة الدخل المتوسط وتعاني مع ذلك من فقر في الإنتاج. وليست المشكلة في الاستعانة بالتحويلات، التي تساهم في تصحيح الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات و في حسابات الدخل والادخار، بل هي تكمن في الاعتماد المتمادي على آلية خارجية لتحريك عجلة نشاط داخلي، مع ما ينجم عن ذلك من فقدان للسيطرة على السياسات المناط بها تحسين عمل الاقتصاد وترشيد أدائه.

في السنوات الأخيرة تضاعفت الأموال التي يتلقاها لبنان من مواطنيه المهاجرين، فارتفعت نسبتها من 10% إلى أكثر من 20% من الدخل الوطني، والمفارقة أن قطاعات الإنتاج السلعي فقدت في السنوات نفسها، ثلث حصتها تقريباً من الناتج المحلي. صحيح أن هذه التحويلات وغيرها من ديون وودائع..، منعت الأزمة المالية والاقتصادية من إطاحة استقرار أسواق الصرف، وقللت من خطورة الضغط الاجتماعي المرافق لها، لكنها تسببت في المقابل في إبطاء دورات النمو و خفضت القدرة الإنتاجية للبلد. وهذا ما يمكن تلمسه أولاً في تدني الإنتاجية، التي تربطها علاقة عكسية بحجم واستدامة التحويلات، و ثانياً في نقص استخدام رأس المال البشري الذي يتم تكوينه داخلياً بينما يجري استثمار جزء لا يستهان به في الخارج، حيث أنّ العناصر المؤهلة والمدربة تتعرض أكثر من غيرها لإغراء الهجرة. وتضاف إلى ذلك الانعكاسات السلبية للتحويلات الكثيفة على عملية تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات، إذ إنها تجعل جهاز الأسعار أقل قدرة على تجسيد مقتضيات الندرة و تمثيل عوامل العرض والطلب الواقعية.

لكن ما ينطبق على النشاط الاقتصادي لا ينطبق بالقدر نفسه على التفاوت الاجتماعي والمناطقي، الذي قد يتأثر إيجابا بالتحويلات النقدية. وتجتذب العلاقة بين هذه الأخيرة وقضايا الإنصاف الاجتماعي اهتماما نظرياً كبيراً، ومع ان الدراسات التطبيقية في العديد من الدول، لم تتوصل إلى نتائج حاسمه لجهة تأثير التحويلات على الرفاهية ومعدلات الفقر، فإن هناك اتفاقا لا بأس به بشأن دور أموال العاملين خارج بلدانهم في مساعدة الأسر المقيمة على زيادة استهلاكها وتحسين قدرتها على تحمل الصدمات. بعض الدراسات أظهرت وجود دور إيجابي للتحويلات في تنمية المجتمعات التي تتلقاها، عندما استخدمت حصيلتها في مجال تمويل وتشجيع المؤسسات الفردية. وهذا لا يحدث غالباً، ففي دراسة عن اندونيسيا مثلاً، ظهر ان تحويلات العمال من الخارج استخدمت لاقتناء

الأراضي وامتلاك المنازل بالدرجة الأولى، ولتعليم الأطفال بالدرجة الثانية، والمعضلة هي أن جزءاً لا يستهان به من هؤلاء الأطفال سيختارون الهجرة عندما يبلغون سن الرشد.

وبالنسبة إلى لبنان، هناك تأثير ايجابي محتمل للتحويلات على نسب الفقر والحرمان. البيانات التي أوردتها دراسة "خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004" المنشورة عام 2008، تساعد على التحقق من ذلك. والمقارنة المفيدة في هذا الشأن هي بين مؤشرين: مؤشر "خط الفقر النقدي" المحتسب على أساس بيانات استهلاك الأسر في جانب، ودليل "وضع الأسرة الاقتصادي" في جانب آخر. يعتمد المؤشر الأول على الاستهلاك الممول من طريق الدخل والتحويلات، ويلحظ أيضا الاستهلاك الذاتي والتفاوتات الناتجة عن اقتصاديات الحجم داخل الأسر وتباين الأسعار بين المناطق، فيما يعتمد الدليل على متوسط دخل الفرد، وخمسة متغيرات أخرى على علاقة به. وعليه سنفترض أن خط الفقر النقدي هو مقياس غير مباشر لأثر التحويلات، فيما يرتبط دليل وضع الأسرة أكثر بالمداخيل المكتسبة محلياً.

وبحسب الدليل، صنفت 51.9% من الأسر في فئتي الدخل المنخفض أو المحروم (فقراء ومعدمين)، لكن النسبة تنخفض إلى 28.6% بالاستناد إلى معيار الاستهلاك الفعلي للأسر الممول جزئيا بالتحويلات. هذا يعني ان الأموال الآتية من الخارج إلى جانب الإعانات المباشرة الضئيلة نسبياً، ساعدت على تقليص أعداد الفقراء إلى النصف تقريباً. لكن مقارنة أخرى بين نسب الفقراء والفقراء جداً على مستوى المحافظات، تبين أن الأثر الايجابي للتحويلات على الأسر المقيمة في بيروت ومناطق جبل لبنان، كان أكبر من أثره على المقيمين في المناطق الأخرى. فمثلاً كانت نسبة الفقراء في الشمال والجنوب تساوي 1.36 و 1.27 مرة على التوالي من المعدل العام في لبنان وذلك بحسب معيار الدخل، لكن بالاستناد إلى معيار الاستهلاك (الممول جزئياً بأموال المغتربين) ترتفع النسبة إلى 1.85 و 1.5 مرة، وهذا يرجح احتمال أن تكون مساهمة التحويلات ايجابية على صعيد الحد من الفقر، وسلبية على مستوى عدالة توزيع المداخيل.

تؤدي أموال المغتربين في آن معاً إلى خفض نسب الفقر ومستويات الإنتاج وإلى الإضرار بمؤشر المساواة، وهذا لا يختصر كل الحكاية، فالتحويلات التي تساهم في تقليل الآلام الناشئة عن طبيعة النموذج الاقتصادي المعتمد ونمط إدارته، تعطّل كذلك الآليات الاجتماعية التلقائية التي من شأنها تقويم اعوجاج النظام ، أو على الأقل زيادة كلفة تأجيل البت بإصلاحاته.

وهذا ما لا ينبغي فصله عن أي رؤية للنهوض، إذ لدينا في هذا الصدد نوعان من التجارب، الدول التي نجحت في المزج بين الإنتاجية والعدالة (بعض النمور الآسيوية) ودول أخرى ركزت فقط على الاستثمار الكثيف في بنى الإنتاج، وكلا الخيارين يتطلب تحرير العمليات الاقتصادية من العوامل التي تقع خارج سيطرة صانعي السياسات المحليين، بينما تفعل النقود الوافدة العكس، أي أنها تربط النشاط الداخلي بعناصر خارجية، بينما تكتفي السلطات المحلية بموقف المراقب الذي لا دور له سوى التكيف مع ظروف وسياسات البلدان الأخرى.